ناظر الى قول المصنف وشرط وضع عليه خراجها والمراد بوضع الخراج شئ
يؤل معه اخذه فيشمل التجارة سواء كان بتقدير الامام او بمباشرة الباب
او زراعة او غيرها قوله سقط دين كان له قيل لا يخالفه قولهم صار ماله
غنيمة لان الدين ليس بماله انتهى وفيه ان الدين ايضا مال بدليل انهم
قسموا التركة تبانيا مال خلف الميت صافيا عما تعلق حق الغير والدين
ايضا تركة فالاولى ان يقال في التعليل لان المتبادر من المال المطلق
المال الكامل وهو الفارغ والصحيح غير الدين قوله واخذ الزهد وحمه
اى كلمة لما من اصله اى الوديعة تقيد للودع لان يده سبق قوله
ولو كتبي الصبي الى مع عمله فانه لو بقي بدونه لانم لا يظهر فائدة البقية
بالاباب فانه يحكم باسلامه ببقية الدار ايضا على ما مر في كتاب الصلوة
قوله لان الحاد الدار آتى بواحدتها قوله ومعنى قوله اخذه الامام نقل
بالمعنى فان عبارة الفتح يأخذه على ما مر آنفا وكان محل هذه المسئلة
وما بعده كتاب الزكاة الا انهم ذكروها ههنا بملابسة ذكر المستأمن قوله
وظاهره ان التوبة انفع في هذه الصورة وهذا على اطلاقه مشكل فان القتل
قد يكون انفع **باب الوضائع** قوله فيكون مجازا مرسلا من قبيل تسمية
الشئ باعتبار ما يؤل اليه فان مصارف العشر والخراج ما يقدر للانسان
في كل يوم ويحتمل ان يكون اطلاق الوظيفة على العشر والخراج لكونه مبنيا
على معنى التصحيح فان اصله ما وظفت البقرة اذا قدرت فيه وفي كل
تصحيح فقدر النجاة الى ما فوق للتحقيق قوله اذ اجلاهم الامام
الاجلاء الاخراج والنفي قوله وهو اى اصياء الذمي قال بعض المحشين
الظاهر ثانية الضمير لان المواة مؤنث كما لا يخفى وفيه بحث وظاهر
فان فقط ليس علامة التانيث وكونه مؤنثا سماعيا غير ثابت وكونه
عبارة عن الارض لا يوجب ذلك قوله اذا قاتل مع المسلمين اهل الحرب اى
قاتل

اى قاتل الذمي اهل الحرب مع غزاة المسلمين اعانة لهم قوله وما اصياه المسلم
يعتبر بقدره الخ يعني عشرية ما اصياه المسلم وخراجية ما اصابه تقارب بحسب
الارض العشرية والخراجية وعشرية الارض وخراجيتها تابعة للماء قوله
اذا ملك عشريا اى ملك الكافر عشرية قوله وقد اعتبر الطاقة في ذلك الامير
عمر رضي الله عنه الطاقة في التوظيف حيث اعتبر تارة صاعا ودرهما وتارة
غير ذلك فنحن نعتبرها ايضا فيما لم يقدره قوله لان التنصيف نهاية الانصاف
والانصاف في نصف الدين قوله لانتفاء التمام بتقدير ان كانتفائه في
استخدام الامة المشتراة للتجارة قوله وانما اذا بقي فلا يسقط اعلم ان المراد
ان يوزع كل الخارج اما اذا ذهب بعضه فان بقي شئ مقدار الخارج وشله
بان بقي مقدار درهم مثلا وقفيز بحسب الخارج وان بقي اقل مما ذكر
يجب تنصيفه لان التنصيف عين الانصاف كذا قيل قوله لان خراج المقاسمة
يتكرر بتكرر الخارج لان تعلق هذا الخراج ببعض الخارج على ما مر آنفا
فهو كالعشر في المعنى قوله لان سبب العشر الارض النامية الخ لا يقال يلزم منه
وجوب الزكوة عليهم لان سببها المال النامي ايضا لانا نقول لم يجب
الزكوة لان فيها معنى العبادة فلا تؤدى الا بالاختيار تحقيقا بمعنى
الابتلاء ولا اختيار لهم لعدم العقل للقال هذا انما يكون جوابا
عن الخراج لان العشر فيه ايضا معنى العبادة حيث قالوا العشر الذي يأخذ المسلم
منا فيه معنى العبادة على ما مر في اوائل هذا الباب فلا يقول معنى
المؤنة غالبة في العشر لان سببها امر باق كالخراج وهو الارض النامية
وهذا لا يسقط بالموت كما يسقط الزكوة قوله **فصل في الجزية** قوله
باب ملك عشرة الا في درهم قيل هو صاحب المال الذي لا يحتاج به الى
العمل ولا يمكن ان يقدر فيه شئ مع المال فان ذلك يختلف باختلاف البلوة
والاعصار انتهى وهذا اقرب لان نصب المقادير بالرأي لا يكون والتاغني

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)